رئيسا السلطتين وراحة على الوجوه عقب قرار المجلس

العدساني ومؤيدو استجواب الرئيس يعترضون على طلبه

المبارك أعلن صعود المنصة للرد على مقدمة المساءلة والمستجوب يرفض.. والقويعان يضع وزير الصحة في مأزق.. ودشتي تطلب التأجيل

شطب استجواب الرئيس بموافقة 45 عضوا.. و10 نوا

■ عاشور: التصويت يجب أن يعتمد على رأي اللجنة التشريعية وبدونه لا يصح الأمر ■ عبد الصمد : نناقش إلغاء محاور من الاستجواب ولسنا نناقش دستوريته من عدمها

■ العدساني : أريد إنجازا واحدا وأسحب استجوابي والقضية الإسكانية تخص رئيس الوزراء

■ الاستجواب دستوري ومتمسك بكل حرف فيه ورئيس الوزراء يتحمل السياسة العامة للحكومة

■ أسئلتي عن الأمن الغذائي أو عن الـ7 مليارات ونصف التي صرفت بحجة التنمية فلماذا يتعذرون بعدم الدستورية؟

عبدالله التميمي تحدث معارضا للاستجواب

■ التميمي : التعاون لا يتحقق مع دوام التصادم.. والتأزيم السياسي يعطي ذريعة للحكومة أن تتخاذل

■ لسنا ضد الاستجوابات ولكن علينا إمهال الحكومة وإعطاؤها الفرصة

■ 6 سنوات من التشنج والاحتقان وحل حكومات ومجالس أدت الى ما نحن عليه من حال

كتب مصطفى كامل

بعد سجال عنيف، ومعارك كادت ان تصل إلى حد الاشتباك بالأيدي، شطب رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم استجواب النائب رياض العدساني الموجه الى سمو رئيس مجلس الوزراء من جدول الاعمال بعد رفض العدساني صعود المنصة اثر موافقة مجلس الامة بأغلبية 45 عضوا على طلب سمو رئيس الوزراء بالاكتفاء بمقدمة صحيفة الاستجواب دون مناقشة محوري الاستجواب، في سابقة لم تحدث قبل ذلك على مدار تاريخ مجلس الأمة.

في هذه الأثناء، قدم 10 نواب هم رياض العدساني وحمدان العازمي وحسين القويعان وماجد موسى وعادل الخرافي ومحمد طنا وصفاء الهاشم وأحمد بن مطيع وعبدالكريم الكندري واسامه الطاحوس بطلب طرح الثقة في الوزير محمد العبدالله، بعد مناقشة الاستجواب، وقرر المجلس تكليف اللجنة الصحية بالتحقيق في قضية دكتورة كفاية، وتقديم تقريرها قبل جلسة طرح الثقة في 26 الجاري، فيما طلبت الوزيرة رولا دشتي تأجيل استجوابها أسبوعين، وهو ما وافق عليه المجلس.

واعرب سمو الشيخ جابر المبارك عن شكره لنواب الامة على تصويتهم على طلبه «والذين هم فعلا يحافظون على ديمقراطيتنا ودستورنا» معربا عن استعداده لمتابعة التعاون معهم وبحث اية امور تهم المصلحة العامة.

وكان الرئيس الغانم قد طلب من اعضاء المجلس التصويت على طلب سمو رئيس مجلس الوزراء «بتمكين النائب المستجوب الصعود للمنصة والاكتفاء بما جاء في مقدمة صحيفة الاستجواب دون مناقشة محوري الاستجواب وفقا لقرار المجلس».

واسفرت نتيجة التصويت على هذا الطلب عن موافقة 45 عضوا مقابل ورفض 8 أعضاء وامتناع 8 عن التصويت مع عدم ادلاء ثلاثة اعضاء باصواتهم من اصل الحضور البالغ 61 عضوا.

وتحدث 3 نواب مؤيدين لطلب سمو رئيس مجلس الوزراء و3 معارضين للطلب لشرح وجهة نظر الطرفين قبل التصويت على الطلب حيث تحدث النواب يعقوب الصانع وعبدالله التميمي وعبدالله الطريجي كمؤيدين في حين تحدث النواب رياض العدساني وصفاء الهاشم واسامة الطاحوس كمعارضين للطلب.

من جهته، رفض النائب العدساني طلب سمو رئيس مجلس الوزراء مؤكدا ان استجوابه «دستوري بمقدمته ومحوريه» مشيرا الى ان «رئيس مجلس الوزراء لديه رقابة ذاتية على جميع الوزراء».

وطلبت وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية الدكتورة رولا دشتي تأجيل مناقشة الاستجواب الموجه لها من النائب الدكتور خليل عبدالله وفقا للمادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة.

وقال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بعد طلب الوزيرة دشتي «يستجاب لطلب الوزير دشتي على ان يناقش الاستجواب في جلسة مجلس الامة يوم 26 نوفمبر» الحالي.

وفيما يلي وقائع الجلسة:

افتتح الرئيس مرزوق الغانم الجلسة في تمام الساعة 9:00 ثم تلا الامين العام اسماء السادة النواب الحضور والمتغيبين بعذر ثم انتقل المجلس للتصديق على مضابط الجلسات السابقة وصادق المجلس عليها.

الرئيس مرزوق الغانم: قبل الانتقال للبند التالي هناك استجواب قدم من النائب خليل ابل قبل 48 ساعة من الجلسة وحيث انوه الى ان هذا الاستجواب ادرج في جدول الاعمال بعد بند استجوابي رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة.

صفاء الهاشم و «نقطة نظام»: لدينا في شهر فبراير شهر كامل جلسة واحدة وانا أطالب بزيادة عدد الجلسات حتى يتم تعويض هذا الشهر.

الرئيس مرزوق الغانم: سبق وان ناقشنا هذا الامر في وقت سابق والقرار في النهاية للمجلس هناك جدول جلسات ملتزمون فيه.

ثم انتقل المجلس لبند الرسائل الواردة ومنها إحالة اقتراح بقانون من د. يوسف الزلزلة لزيادة علاوة اجتماعية للاولاد وثم فتح باب النقاش للسادة الاعضاء المسجلين للحديث عن هذا البند.

أول المسجلين النائب صالح عاشور: بداية العام الهجري نتمنى الخير للأمة الاسلامية وبالنسبة للرسالة الاولى والثانية نبارك لسمو الأمير وولي العهد طوله العمر لهما بمناسبة عيد الاضحى الذي مضى عليه الكثير، اما بالنسبة للرسالة الثالثة المرتبطة بقضية من المجلس المبطل الثاني فقد تقدمنا باقتراحات بقانون بزيادة علاوة الاولاد والقرض الاسكاني وزيادة علاوة العسكريين والان فرصة جيدة لشكر الاخ الدكتور يوسف الزلزلة عن هذا الاقتراح للاستفادة من الوضع الاقتصادي في ظل ظروف معيشية للمواطن صعبة وعليه فانني اطالب بسرعة اقرار هذا الاقتراح.

ثم انتقل المجلس للتصويت على الرسائل الواردة وتحديدا الرسالتين الثالثة والرابعة احالة قانون زيادة العلاوة الاجتماعية للاولاد من اللجنة التشريعية الى المالية وطلب لجنة حماية المال العام اعادة النظر في قضايا التحقيق حول قضايا المال العام «وافق المجلس على الرسالتين».

الرئيس مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس عن تأجيل بند الاسئلة الى ما بعد الاستجوابات بناء عن ما جرى عرفا بتقديم بند الاستجوابات عن الاسئلة او ما عداها في بند الاعمال.. وافق المجلس.

عدنان عبدالصمد «نقطة نظام»: اشدد على ضرورة اجابة السادة الوزراء عن الاسئلة لانها عادة ما تكون عدم الاجابة هي سبب للاستجوابات.

صالح عاشور «نقطة نظام»: تقدم برسالة عن بند الرسائل الواردة اتمنى التصويت عليها بالموافقة قبل الانتقال للبند التالي.

الرئيس الغانم: أقفل بند الرسائل وانتقلنا للبند التالي وموعد هذه الرسائل في الجلسة المقبلة.

وزير الكهرباء والماء

عبد العزيز الإبراهيم «نقطة نظام»: الاخ سعدون حمد ذكر ان هناك مزرعة في سلوى 7 ملايين دينار ولم تقطع عنها الكهرباء.. وهذا غير صحيح.

الرئيس مرزوق الغانم: اخي عبد العزيز الابراهيم بند الرسائل الواردة اقفل.. سعدون حماد بدون ميكروفون الاخ ابراهيم صحح لي المعلومة المزرعة بالصليبية وليس بسلوى.

ثم انتقل المجلس لبند الاستجوابات وبداية استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك المقدم من قبل النائب رياض العدساني وتلا الامين العام.

مزروق الغانم: هل يرغب الرئيس مناقشة الاستجواب اليوم ام يطلب التاجيل.

رئيس مجلس الوزراء جابر المبارك: كثر ما انا سعيد ومسرور من ممارسة الديمقراطية في بلدنا ارى ان هذه الممارسة يجب ان تحميها وامامنا طريقان الاول ان اروح الى ما يمكن سياسيا مناقشة هذا الموضوع او طريق حماية الاطر الدستورية والقانونية، وانا مستعد للصعود والاجابة عن محاور الاستجواب التي تخصني فقط واتمنى من الاخ المستجوب ان يسحب المحاور التي فيها شبهة دستورية واذ سحبها ووافق ساصعد الان لمناقشة هذه المساءلة اما اذا لم يوافق فليس امامي سوى اللجوء لممثلي الامة وهم من يقررون.

الرئيس مرزوق الغانم: طلبك غير واضح فما هي المحاور غير الدستورية التي تطالب بشطبها او سحبها.

الرئيس جابر المبارك: حذف المحاور الاخرى وما جاء بالمضمون والسياسة العامة للدولة هو ما يمكن الاجابة عنه.

النائب المستجوب رياض العدساني: الاخ الرئيس مع احترامي لحديث سمو رئيس مجلس الوزراء وادعوه لتطبيق كلامه السابق الذي ذكره حول برنامج عمل الحكومة والذي صادق عليه وانا عندما استجوب عن برنامج عمل حكومي لا يمكن ان استجوب جميع الوزراء وانا متمسك بكل حرف استجوابي.

الرئيس مرزوق الغانم: الاخ رياض انه اذا وافقت عن سحب المحاور ستصعدون الان المنصة ام اذ لم توافق فسيعرض الامر على المجلس.

رياض العدساني: لا اوافق عن

فيصل الكندري في سجال مع العدساني

.. وعسكر يحاول الوصول للعدساني

.. والعدساني يرد على عسكر والكندري